إبراهيم بن هاشم القمّي
(دراسة رجالية تحليلية)

الأستاذ المساعد الدكتور
حسين سامي شير علي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه
المدرس المساعد
رضوان ضياء الدين سالم البدراني
كلية الدراسات الإنسانية الجامعة ـ قسم الشريعة

إبراهيم بن هاشم القمّي (دراسة رجالية تحليلية)

الأستاذ المدرس الدكتور
حسين سامي شير علي
جامعة الكوفة – كلية الفقه
المدرس المساعد
رضوان ضياء الدين سالم البدراني
كلية الدراسات الإنسانية الجامعة ـ قسم الشريعة

مقدمة :

يُعد علم الرجال من العلوم المهمة التي يُعول عليها في إستنباط الأحكام الشرعية ، كونه يدرس حال المفردة الرجالية (الراوي) من حيث إتصاف الراوي بشرائط قبول الخبر وعدمه ومن حيث إتصافه بالوثاقة أو المدح أو الضعف ، وهو مهم جداً في باب التعارض والترجيح في قبول الروايات .

ومن هذه الأهمية إنطلقت الدراسات الرجالية وشمّر علماء الرجال عن سواعد الجدّ في دراساتهم فقد عنوا بدراسة الرواة ، ومناهج الدراسة في علم الرجال ، ودراسة الأصول والقواعد المهمة في علم الرجال ، وأولوا الأسانيد أهمية بالغة من دراساتهم ، فبينوا الإشراك في أسماء الرواة والتصحيف والتحريف الواقع في أسمائهم وذواتهم وغيرها .

وهذا البحث عبارة عن دراسة ذات منهج تحليلي نقدي في دراسة المفردة الرجالية وقد أُختير الشيخ إبراهيم بن هاشم القمّي كمادة لهذا البحث بسبب بعض الأقوال التي تناولت الطريق الواقع فيه والآليات التي استعملت ووظفت في توثيقه وقد قسم البحث الى تمهيد ومبحثين :

أما التمهيد فقد تناول فيه البحث ترجمة الشيخ إبراهيم بن هاشم والمبحث

الأول فكان عنوانه (إبراهيم بن هاشم في الميزان الرجالي) وكانت الدراسة فيه على نحو الدراسة التحليلية والنقدية للآليات الرجالية المستعملة في توثيقه، والمبحث الثاني فكان بعنوان (آراء العلماء في الطريق الذي يقع فيه) ، كما وأضيف خاتمة لأهم النتائج التي توصل إليها البحث .

التمهيد :

ترجمة (إبراهيم بن هاشم القمي) :

١. إسمه :

هو إبراهيم بن هاشم ، أبو إسحق القمّي سكناً الكوفي أصلاً[١] ، وقد تشرّف إبراهيم بن هاشم بلقاء الإمام أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام[٢] وروى عن الإمام أبو جعفر الثاني محمد بن علي الجواد عليه السلام [٣] .

٢. مشايخه الذين روى عنهم :

- أبو إسحق الخفاف.
- أبو ثمامة صاحب أبي جعفر عليه السلام .
- أبو جرير بن إدريس (زكريا بن إدريس الأشعري) صاحب موسى بن جعفر.
- أبو الجوزا.
- أبو عبد الله الخراساني.
- أبو قتادة القمّي (علي بن محمد بن حفص) ، (ثقة) . روى عنه محمد بن خالد البرقي .
- أبو هاشم الجعفري (داود بن القاسم) ، (ثقة عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام) .

- آدم بن إسحق، (ثقة) .

- إبراهيم بن أبي محمود، (ثقة ، روى عن الرضا عليه السلام)

- إبراهيم بن إسحق الأحمر، (ضعيف متهم في دينه وحديثه) .

- إبراهيم بن محمد الهمداني، (وكيل الناحية) .

- أحمد بن الحسن الميثمي، (ثقة ، صحيح الحديث ، معتمد عليه ، واقفي، روى عن الرضا عليه السلام)

- أحمد بن العباس.

- أحمد بن عبد الله العقيلي.

- أحمد بن محمد بن أبي الفضل المدائني

- أحمد بن أبي نصر البزنطي، (كوفي لقي الرضا والجواد عليهما السلام وكان عظيم المنزلة عندهما) وهو من أصحاب الإجماع . الطبقة الثالثة .

- أحمد بن النضر ، (ثقة) .

- إدريس بن زيد القمّي .

- إسماعيل بن عبد العزيز .

- إسماعيل بن عيسى .

- إسماعيل بن مرار ، (وثقه السيد الخوئي قدس سره) .

- إسماعيل بن مهران ، (ثقة) .

- إسماعيل بن همّام ، أبو همّام ، (ثقة) .

- الأصبغ بن الأصبغ .

- براقة الأصفهاني .
- بكر بن صالح الرازي ، (ضعيف) .
- بكر بن محمد الأزدي ، (وجه الشيعة في الكوفة من آل نعيم ، ثقة) .
- جعفر بن بشير البجلي ، (ثقة من زهّاد وعبّاد أصحابنا في الكوفة) .
- جعفر بن عبد الله الأشعري.
- جعفر بن محمد الأشعري .
- جعفر بن محمد بن يونس .
- الحسن بن إبراهيم بن سفيان .
- الحسن بن أبي الحسين الفارسي.
- الحسن بن الجهم ، (ثقة) .
- الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، (ثقة) .
- الحسن بن راشد ، (ضعيف) .
- الحسن بن سيف .
- الحسن بن علي بن أبي حمزة ، (ضعيف) .
- الحسن بن علي بن فضّال، (ثقة) .
- الحسن بن علي الوشاء، (ثقة) .
- الحسن بن قارن.
- الحسن بن محبوب السرّاد ويُقال الزرّاد ، (ثقة) .
- الحسين بن خالد .

- الحسين بن سيف .
- الحسين بن محمد القمّي.
- الحسين بن يزيد بن محمد النوفلي.
- الحكم بن بهلول .
- حمّاد بن عيسى ، (غريق الجحفة ، ثقة من أصحاب الإجماع) .
- حمدان الديواني (الدَيوَني).
- حنّان بن سدير، (ثقة) .
- خلّاد القلانسي أو (خالد بن ماد القلانسي) ، وهو الأصح (ثقة) .
- خلف بن حمّاد ، (ثقة) .
- داود بن محمد النهدي ، (ثقة) .
- الريّان بن شبيب ، (ثقة) .
- الريّان بن الصلت ، (ثقة) .
- زكريّا بن يحيى بن النعمان الصيرفي .
- زكريّا بن يحيى الكندي الرقّي ،
- زياد بن مروان القندي أبو الفضل الأنباري، (واقفي ، وهو من عُمَد الواقفة) .
- سليمان بن جعفر الجعفري ، (ثقة) .
- سليمان بن داود المنقري، (وثقه النجاشي،وضعفه ابن الغضائري) وهو غير إمامي .

- السمّان الأرمني .
- سهل بن اليسع الأشعري القمّي، (ثقة وقال ابن داود نقلاً عن ابن الغضائري، ثقةٌ ثقة) .
- صالح بن سعيد القمّاط الراشدي .
- صالح بن السندي .
- صفوان بن يحيى ، بيّاع السابُرِيّ ، (ثقةٌ ثقة عين، وجه ، كان ذو منزلة عظيمة) .
- العباس بن عمرو الفقيمي .
- العباس بن هلال الشامي.
- عبد الرحمن بن أبي نجران ، التميمي ،الكوفي، (ثقةٌ ثقة معتمدٌ عليه) .
- عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، (ضعيف) .
- عبد الله بن جندب ، الأعور ، (ثقة) .
- عبد الله بن الحسين بن زيد بن الحُسين.
- عبد الله بن الصلت بن أبي طالب ، (ثقة) .
- عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، (ضعيف غال ليس بشيء) .
- عبد الله بن عثمان ، أبو إسماعيل السرّاج .
- عبد الله بن عمر .
- عبد الله بن المغيرة، (ثقةٌ ثقة لا يُعدل به أحد لجلالته وورعه) .
- عبد الله بن ميمون القدّاح المكّي ، (ثقة) .

- عثمان بن سعيد .

- عثمان بن عيسى العامري الرؤواسي ، وكان من رؤوس الواقفة المستبدين بمال الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ثم تاب على ما حكاه النجاشي .

- علي بن إدريس.

- علي بن أسباط بن سالم ، بيّاع الزّطي، كوفي (ثقة صادق) .

- علي بن بلال البغدادي الملقب بـ (البلالي) ، (ثقة) .

- علي بن حديد ، (ضعّفه الشيخ في الإستبصار والتهذيب)(٦) .

- علي بن حسّان الواسطي، (ثقةٌ ثقة) .

- علي بن الحكم بن الزبير الكوفي، (ثقة) .

- علي بن الرّيان الأشعري القمّي ، وكيل للإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام (ثقة) .

- علي بن سعيد .

- علي بن سليمان ، أبو الحسن .

- علي بن الفضل (الفضيل) الواسطي.

- علي بن القاسم.

- علي بن محمد بن شيرة القاشاني ، (كان فقيها مكثراً من الحديث فاضلاً، ثقة) .

- علي بن معبد ، البغدادي .

- علي بن مهزيار ، (ثقة صحيح الإعتقاد ، وكيل للإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام)
- علي بن النعمان الأعلم النخعي، (ثقة ، صحيح ، ثبت) .
- عمرو بن عثمان الخزّاز ، (ثقة)
- القاسم بن محمد الأصبهاني القمّي ، المعروف بـ (كاسولا)، (لم يكن بالمرضي) .
- القاسم بن محمد الجوهري (واقفي ثقة) .
- القاسم بن يحيى الراشدي، (ضعيف) .
- القاسم الخزّاز .
- كردويه الهمداني ، (مجهول حال) .
- محسن بن أحمد بن معاذ القيسي .
- محمد بن إبراهيم .
- محمد بن أبي عُمير ، (ثقة ، جليل القدر ، عظيم المنزل عند الخاصّة والعامة) .
- محمد بن إسماعيل بن بزيع ، (كان من صالحي الطائفة وفقهائهم) .
- محمد بن جعفر .
- محمد بن الحسن .
- محمد بن حفص .
- محمد بن خالد البرقي ، (ثقة ، ضعيف الحديث يعتمد المراسيل) .

- محمد بن الرّيان بن الصلت ، (ثقة) .

- محمد بن زياد .

- محمد بن سليمان الديلمي ، (ضعيف) .

- محمد بن سنان ، (ضعيف) .

- محمد بن عُثيم النخّاس .

- محمد بن عمرو .

- محمد بن الوليد الكرماني.

- موسى بن عمر بن بزيع الكوفي ، (ثقة) .

- النضر بن سويد الصيرفي الكوفي ، (ثقة ، صحيح الحديث) .

- نوح بن شُعيب النيسابوري (النيشابوري).

- هارون بن الجهم الكوفي، (ثقة) .

- هارون بن مسلم الكاتب، (ثقةٌ وجه) .

- هاشم الحنّاط ، ويحتمل أنه (هاشم بن المُثنى الحنّاط) .

- هشام بن إبراهيم (صاحب الرضا عليه السلام) ويحتمل أنه (هشام بن إبراهيم الأحمر) .

- ياسر (خادم الرضا عليه السلام) .

- يحيى بن أبي عمران .

- يحيى بن زكريا .

- يحيى بن عبد الرحمن بن خاقان .

- يحيى بن المبارك .

٣. تلامذته الراوين عنه :

- علي بن إبراهيم بن هاشم (ابنه) ، أبو الحسن القمّي (ثقة في الحديث ، ثبت ، معتمد ، صحيح المذهب) صاحب التفسير المسمى (تفسير القمّي) .

- أحمد بن إدريس الأشعري القمّي ، أبو علي الأشعري (ثقةٌ فقيه كثير الحديث) .

- سعد بن عبد الله الأشعري ، أبو القاسم (شيخ الطائفة ووجهها وفقيهها) .

- عبد الله بن جعفر الحميري ، أبو العباس (ثقة ، شيخ القميين ووجههم) .

- علي بن الحسن بن فضّال ، أبو الحسن (فقيه أصحابنا بالكوفة و وجههم، وثقتهم ، وعارفهم بالحديث ، والمسموع قوله فيه)

- محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، أبو جعفر (ثقة في الحديث وكان لا يُبالي عمن أخذ ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل) .

- محمد بن الحسن الصفّار الأشعري ، أبو جعفر الأعرج (ثقة، عظيم القدر، قليل السقط في الرواية)

- محمد بن يحيى العطّار ، أبو جعفر (شيخ أصحابنا في زمانه ، ثقة ، عين ، كثير الحديث) .

- محمد بن علي بن محبوب الأشعري ، أبو جعفر (شيخ القميين في زمانه ، عين فقيه ، ثقة ، صحيح المذهب) .

وجديرٌ بالذكر أنّ تراجم هؤلاء الرواة مأخوذ من الكتب الرجالية المعتمدة والتي عليها المعول ككتاب الطبقات للبرقي (ت٢٨١هـ) ، وكتاب الرجال للشيخ ابن الغضائري (ت . . .) ، والرجال للشيخ النجاشي (ت٤٥٠هـ) ، والرجال والفهرست للشيخ الطوسي(ت ٤٦٠هـ) ، والرجال للشيخ ابن داود (ت٧٠٧هـ) ، والخلاصة للعلامة الحلي(ت٧٢٦هـ) ، وكتاب الرجال أو (الفوائد الرجالية) لسيد الطائفة السيد محمد مهدي الطباطبائي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) ، وكتاب معجم رجال الحديث للمحقق السيد أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ) لمن أراد الرجوع إليها .

وقد وقع (إبراهيم بن هاشم) في إسناد الكثير من الروايات ، والتي أوصلها السيد المحقق الخوئي الى (٦٤١٤) قائل : ((لا يوجد في الرواة مثله في كثرة الرواية))[٤] .

٤. مؤلفاته :

ذكر الرجاليون أنّ لإبراهيم بن هاشم كتب عدّة ولكن مع الأسف أنهم نقلوا لنا في كتبهم مُصنّفين فقط وهما (النوادر ـ قضايا أمير المؤمنين عليه السلام)[٥] .

المبحث الثاني

(إبراهيم بن هاشم في الميزان الرجالي)

لعلم الرجال عند الإمامية آليات خاصة وعامة في التوثيق والتضعيف الرجالي ، وتعد هذه الآليات هي الأسس التي لا يكاد يستغني عنها الباحث في علم الرجال في توثيق أو تضعيف المفرد الرجالية ، وقد احتوت كتب علمائنا الأعلام كالسيد بحر العلوم والسيد المحقق الخوئي والشيخ السُبحاني والشيخ الداوري رحم الله الماضين وأطال الله بقاء الحاضرين منهم على هذه الآليات تفصيلاً وقد شرحت هذه الآليات في كتب الرجال لمن أراد الإطلاع

على هذه الآليات ، وفي هذا المبحث نبحث في هذه الأسس والآليات للخروج بحال (إبراهيم بن هاشم) من التوثيق أو المدح أو الضعف .

ويقع البحث في أمور عدّة :

١ . إبراهيم بن هاشم (عند المتقدمين من رجاليي الإمامية) :

قال الشيخ النجاشي (ت ٤٥٠هـ) : ((إبراهيم بن هاشم ، أبو إسحق القمّي، أصلُهُ كوفي ، انتقل إلى قم ، قال أبو عمرو الكشي : تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام ، هذا قول الكشي ، وفيه نظر ، وأصحابنا يقولون : أول من نشر حديث الكوفيين بقم هو))[٦] .

وقال الشيخ في الفهرست : ((إبراهيم بن هاشم ، أبو إسحق القمّي ، أصله من الكوفة وانتقل إلى قُم ، وأصحابنا يقولون إنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم ، وذكروا أنه لقي الرضا عليه السلام))[٧] .

وعدّه في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام جاعلاً إياه تلميذاً ليونس بن عبد الرحمن[٨].

بالنظر المجموعي لأقوال المتقدمين تتحصّل أمور عدّة :

أ. إنه من أهل الكوفة وانتقل الى قمّ .

ب. نقل النجاشي والطوسي قول الأصحاب بأنه أول من نشر حديث الكوفيين بقمّ .

جـ. إنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن كما نقل النجاشي عن الكشّي .

د. إنه من أصحاب الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام كما ذكره الطوسي في رجاله .

هـ. إنه لقي الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام كما قاله النجاشي والطوسي في الفهرست.

والحقيقة أن الرجل ليس من أصحاب يونس ، لأن إبراهيم بن هاشم مع كثرة رواياته والشيوخ الذين أخذ منهم لا توجد له رواية عن يونس بلا وساطة، وكذلك مع الرضا عليه السلام ولذلك ترى النجاشي قد تنظّر بقول الكشي إذ قال بخصوص هذه المسألة : ((تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام ، هذا قول الكشي وفيه نظر)) فنظره هنا كان بمحله ، ومع ذلك كيف يكون إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام ويونس وهو لم يرو عنهما شيئا بحدود التتبّع ، نعم هذا لا يتنافى مع لقائه بالرضا عليه السلام ، فليس كل من لقي الإمام المعصوم هو من أصحابه وليس بالضرورة أنَّ كل من لقيه عليه السلام فهو يروي عنه فالكتب الرجالية زاخرة بالكثير من الرواة الذين لقوا المعصومين عليهم السلام ولم يرووا عنهم ، نعم أنَّ إبراهيم بن هاشم لقي الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام[٩] وروى عنه، والغريب في الأمر أنه لم يذكر ذلك أحد من الرجاليين .

ثُمَّ إنه بعد التدبّر بكلمات الرجاليين المتقدمين تظهر نتائج عدّة مترتبة على أقوالهم :

أ. إنَّ الرجل لم يُذكر صراحةً لا بتوثيق أو مدح أو ضعف .

ب. قد يُقال لأنَّ توثيقه متحصّل كونه من أصحاب الرضا عليه السلام ، وعبارات الرجاليين بعد التدقيق لا تدلّ على الصحبة بل دلّت على اللقاء ، وعلى كل تقدير فهذا لا يدلّ على وثاقته فهل كل من صحِبَ أحد من الأئمة المعصومين عليهم السلام ؟ هذا القول مُشابه لما قاله جمهور المسلمين من أنَّ كل من صحب الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أو لقيه فهو عدل وبالتالي ثقة .

جـ. قد يُتحصّل توثيقه من قولهم (أصحابنا يقولون إنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم) ولكن يُردّ على هذا الكلام بأمور :

١. إن النجاشي والشيخ قالا : ((... أصحابنا يقولون إنه أول من نشر ... ألخ)) فكلامهم يحمل في طيّاته أما الشك ، فنسبة الشك الى اليقين هنا ٥٠٪ فلو كان النجاشي والطوسي متيقنين من أنّه أول من نشر حديث الكوفيين بقم لقالا : ((هو أول من نشر حديث الكوفيين بقم)) ، أو الظن ولكن الأول أقرب الى الواقع من الثاني ، كما لا يبعُد الثاني ، والظن في باب الرجال ليس بحجّة .

٢. أي حديث للكوفيين نشره بقم لأن الكوفة في ذلك الوقت كانت مدرسة جامعة تحتوي على كثير من المذاهب العقدية والفقهية ففيهم الحنفي وفيهم الزيدي و الإمامي والواقفي ، وفيهم من هم من مدرسة الأخبار وأهل الرأي والقياس وغيرهم ... الخ ، وإذا قلنا إمامي فما مسلكه في الأخبار والروايات فهل هو على طريقة محدّثي الكوفة أم هو على طريقة محدّثي قم من التشدد والتحرز في الراوي والمروي ، فكيف قبل القميين حديثه مع المعروف من تشددهم في أمر وثاقة الراوي، فعلى هذا الأمر يكون إبراهيم بن هاشم ثقةً.

٣. هل من المسلّم أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم ؟ وأين الرحّالة الطالبين للحديث من أهل الكوفة الإمامية الذين هاجروا الى قم قبله ؟ وهل يعني كلامهم أنه لا يوجد أحد من أهل العلم الطالبين للحديث ونشره من أهل الكوفة قد هاجر قبله الى قم ؟ وهذا في الحقيقة ما جعل النجاشي لا يجزم بأنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم .

د. قد يُقال إعتماد القميين على قوله ولم يقدحوا به علامة على توثيقه[١٠] ، نعم إنَّ سماح القمّيين له بالرواية قد يدلُّ على وثاقة (**إبراهيم بن هاشم**) ، ولكنها قاعدة غير تامة لأنَّ القميين ليسوا ميزان لوثاقة الراوي وضعفه لأنهم أخطأوا بحق كثير من الرواة ، ثُمَّ إنَّ النجاشي وابن

الغضائري لم يوافقوا القميين على كثير من تضعيفاتهم ، كما في الأمثلة الآتية :

١. إبعاد (**أحمد بن محمد بن خالد البرقي**) من قبل شيخ القميين (**أحمد ابن محمد بن عيسى الأشعري**) عن قم ، ثُمَّ إعادته و الإعتذار له[١١] .

٢. أراد القمّيون الفتك بـ(**محمد بن أورمة**) وقتله ، فوجدوه يُصلي من أول الليل حتى آخره فتوقفوا عن أمرهم الذي عزموا عليه[١٢] .

٣. في ترجمة (**أحمد بن الحُسين بن سعيد الملقب (دندان)**) ذكر القميين أنَّه كان غالياً غير أنَّ ابن الغضائري خالفهم وقال : ((... وحديثُه فيما رأيته سالم))[١٣] ، وكذا نقل النجاشي من دون ذكر أي شيء حوله[١٤].

٤. في ترجمة (**الحسين بن شاذويه**) قال ابن الغضائري : ((زعم القمّيون أنه كان غالياً ، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً))[١٥] .

٥. في ترجمة (**علي بن شيرة**) قال النجاشي: ((غمز عليه أحمد بن محمد ابن عيسى، وذكر أنه سمع منه مذاهب منكرة ، وليس في كتبه ما يدلُّ على ذلك))[١٦] .

٦. في ترجمة (**محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني**) بعد أن أورد النجاشي توثيقه قال : ((... وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال : ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثُه لا يُعتمد عليه ، ورأيت أصحابنا يُنكرون هذا القول، ويقولون : من مِثلُ أبي جعفر محمد بن عيسى))[١٧] .

والحاصل مما تقدّم أن آلية (**نص أحد الرجاليين المتقدمين**) قاصرة على نحو إحراز الوجدان اليقيني بوثاقة إبراهيم بن هاشم فلذلك يجب تكثير الأدلة

لإحراز وثاقته وبالتالي تصحيح الطريق من جهته .

٢. إبراهيم بن هاشم (عند المتأخرين من رجاليي الإمامية) :

احتوت أكثر الكتب الرجالية عند الإمامية على ترجمة إبراهيم بن هاشم بين من جاعلٍ روايته من جنس المقبول وجاعلٍ لها من جنس الصحيح بناءً على وثاقته ، فانقسموا على قسمين :

القسم الأول : من لم يُصرح بتوثيقه :

قال العلامة الحلّي (ت٧٢٣هـ) : ((لم أقف لأحد من أصحابنا على القول في القدح فيه، ولا على تعديل بالتنصيص والروايات عنه كثيرة ، والأرجح قبول روايته))[١٨] .

قال العلامة ابن داود (ت٧٠٧هـ) : ((إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمّي ، أصله كوفي انتقل إلى قم د (كش) (تلميذ يونس بن عبدالرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام (جش) : وفي قول الكشي نظر ، قال أصحابنا : هو أول من نشر حديث الكوفيين بقم))[١٩] .

أما السيد التفريشي (ت١٠١٥هـ) فقد اكتفى بنقل كلام الشيخ والشيخ النجاشي والعلامة[٢٠] .

القسم الثاني : من صرّح بتوثيقه :

وثقه الشيخ عبد النبي الجزائري (ت ١٠٢١هـ)[٢١] ، وكذلك ممن ذهب الى توثيقه الميرزا محمد بن علي الإسترابادي (ت ١٠٢٨هـ)[٢٢] ، والسيد الداماد (ت١٠٤١) الذي قال: ((والصحيح الصريح عندي أنَّ الطريق من جهته صحيح فأمره أجلّ وحاله أعظم من أن يتعدّل ويُتوثّق بمعدِّل وموثِّق غيره بل غيره يتعدَّل ويُوثق بتعديله وتوثيقه ... وهو شيخ الشيوخ وقطب الأشياخ ووتد الأوتاد وسند الإسناد فهو أحقّ وأجدر بأن يستغني عن ذلك))[٢٣] .

ووثقه العلامة الأردبيلي بعد أن أورد ترجمته من الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم إذ قال : ((... وهو أظهر من أن يُذكر))(٢٤) ، والشهيد الأول في الدروس(٢٥) .

ووثقه الشيخ التستري بقوله اعتماداً على توثيق ابنه علي بن إبراهيم لمشايخه في أول تفسيره وهو روى عن أبوه إبراهيم بن هاشم كثيراً(٢٦) . وكذلك ذهب السيد بحر العلوم الى وثاقته(٢٧) .

وكذلك ممن وثقه العلامة المامقاني (ت١٣٥١هـ) اعتماداً على أمور عدة هي(٢٨) :

١ . ذكر السيد بن طاووس الدعوى على وثاقته .

٢ . توثيق ابنه علي إياه في مقدمة تفسيره المعروف بتفسير (القمّي) .

٣ . تصحيح العلامة الحلي لطرقه التي وقع فيها إبراهيم بن هاشم .

وممن ذهب الى توثيقه الشيخ محيي الدين المامقاني في تحقيقه لكتاب تنقيح المقال ، إذ قال : ((أن المتحصل من ذلك كله والذي لا ينبغي الترديد فيه أنّ المترجم رضوان الله عليه من الثقات الأثبات ورواياته من جهته صحاح))(٢٩) .

وممن ذهب الى القول بوثاقته المحقق السيد أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ) إذ قال : ((لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هاشم ، ويدل على ذلك عدة أمور ...))(٣٠) . ثمُ ساق بعد ذلك نفس الأدلة التي ساقها المحقق المامقاني غير أنه أضاف عليه (قبول القميين لقوله) وجعله أحد الأدلة على وثاقته ، وهذا الدليل أجبنا عليه في موضوع المتقدمين .

وخلاصة ما ذهب إليه المتأخرون نقف عند المحقق السيد الخوئي كونه يُعد عُصارة ما تقدم من كلام الرجاليين حول (إبراهيم بن هاشم) ، وهذه

الوقفة ستكون مطولة نوعاً ما ولا تخلو من مناقشة قال ﷺ في توثيق (**إبراهيم ابن هاشم**) بعد أن أورد كلام النجاشي والشيخ وغيرهما من الأعلام، وبعد أن أورد بيان طبقته :

((أقول : لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هاشم ويدلّ على ذلك أمور عدّة :

١. إنه روى عنه ابنه علي في تفسيره كثيراً ، وقد التزم في أول كتابه بأن ما يذكره فيه انتهى إليه بوساطة الثقات ، وتقدّم ذكر ذلك في (المدخل) المقدمة الثالثة .

٢. إنّ السيد ابن طاووس ادعى الاتفاق على وثاقته ، حيث قال عند ذكره رواية عن أمالي الصدوق في سندها إبراهيم بن هاشم : ((ورواة الحديث ثقات بالإتفاق)) ... الخ .

٣. إنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم ، والقمّيون اعتمدوا على رواياته وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث ، فلو كان فيه شائبة الغمز لم يكن يتسالم على أخذ الرواية عنه . وقبول قوله))[٣١] .

من خلال ما تقدّم يظهر بشكل واضحٌ أنّ السيد ﷺ قد إعتمد على توثيقه على هذه الأمور المتقدمة ، وهذه الأمور لا يخلو بعضها من مناقشة :

١. قوله ﷺ ((أنه روى عنه ابنه علي في تفسيره كثيراً ...)) لا يدلّ دلالة واضحة على توثيقه لأنَّ كثرة رواية راوٍ عن راوٍ آخر لا يلزم بالضرورة وثاقة المروي عنه ، فهذا الكلام مشابه لمن وثق بعض الرواة على أساس كثرة روايتهم عن المعصوم ﷺ وهو ما ردّه السيد ﷺ[٣٢] .

٢. قوله ﷺ : ((وقد إلتزم في أول كتابه بأنَّ ما يذكره قد انتهى إليه بوساطة الثقات . . .)) ، نعم هذا يدلّ دلالة صريحة في توثيق (**إبراهيم بن**

هاشم) لأنَّ الراوي إذا صرّح بوثاقة شخص أو أشخاص عدّة ولم يُبهم أسمائهم كقوله (عن شخص أو عن شيخ أو عن الثقة) ، ولم يكن متعارضاً مع الرجاليين إذا ما ضعّفوه ، فهذا دليل على وثاقة الراوي أو الرواة في كتابه .

٣. قوله ﵀ : ((إنَّ السيد ابن طاووس ادعى الإتفاق على وثاقته ...)) هذا يدّل أيضاً على وثاقته ، لأن دعوى الاتفاق أو الاجماع بتوثيق راوٍ مقبولة بشرط أن يكون المدعي من الأعلام المعروفين .

وهذا ما رآه السيد ﵀ في المقدمة الثانية إذ قال : ((ومن جملة ما تثبت به الوثاقة أو الحسن هو أن يدّعي أحد الأقدمين الأخيار الاجماع على وثاقة أحد، فإن ذلك وإن كان اجماعاً منقولاً ... بل أن دعوى الاجماع على الوثاقة يعتمد عليها حتى إذا كانت الدعوى من المتأخرين ...))[٣٣] .

غير أنه لم يقبل دعوى سند أصحاب الاجماع في المقدمة الرابعة وهي القاضية بتصحيح ما يصحّ عن ثلاث طبقات من أصحاب الأئمة ﻹ إذ جعل من حجيتها تعبداً . وأن أصحاب الاجماع قد رووا عن الضعفاء و أنَّ الإجماع المنقول بخبر الواحد ليس بحجة وأدلة حجيّة خبر الواحد لا تشمل الأخبار الحدسية .

ويُجاب على هذا الأمر بأمور عدّة :

١ . نعم لا يُصحح كل راوٍ لأنه وقع في سند وقع فيه أصحاب الاجماع إلا ما صحّ عند الإمامية العمل به .

٢ . إنّ الشيخ الكشّي ﵀ كان بصدد تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء ، ونُشدد على (ما يصحّ) فما لا يصح هنا خارج كونه سالب بانتفاء موضوعه وإنّ التصحيح لدى القدماء على أمور ذكرها الكشي في بداية كتابه

وكذلك الشيخ الطوسي قي مقدمة الاستبصار منها أمور تتعلق بالراوي ومنها ما يتعلق بالمروي وهي على سبيل الاجمال لا التفصيل : ما يتعلق بالراوي ، أن يكون الراوي من رواة الأصول الأربعمائة ، أو يكون قد روى في أصل أو أصلين ، أو يكون من رواة الكتب المعتبرة ، أو يكون الراوي في كتاب عرض على المعصوم عليه السلام .

ومنها ما يتعلق بالمروي ، أن لا يخالف محتوى الرواية ظاهر القرآن أو مضمونه أو فحواه ، وأن لا يخالف السنة الصحيحة ، وأن لا يُخالف الاجماع المنقول ، وأن لا يُخالف القواعد العقلية .

فما وافق هذه الشروط قبل بل قد يوصف بالصحة ولا أدري كيف خفي هذا الأمر .

أما قوله قدس سره ((أن الاجماع المنقول بخبر الواحد ليس بحجة ... الخ)) لازمه أن كلام الشيخ الكشّي هنا غير مقبول ، وفي الوقت نفسه استدّل بخبر السيد ابن طاووس في دعوى الاتفاق هو خبر واحد أيضاً فلم لا يعمل الخبر الواحد في النقل هنا ويعمل في دعوى السيد ابن طاووس ؟

ثم ان السيد قدس سره قبل دعوى الاتفاق حتى من المتأخرين بينما لم يقبل توثيقاتهم في (نص أحد الأعلام المتأخرين) إلا لمن عاصرهم في المقدمة الثانية، إذ قال : ((ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينصّ على ذلك أحد الأعلام المتأخرين ، بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريب العصر منه ... وأما في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس والعلامة وابن داود ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها ، فإنها مبنية على الحدس والاجتهاد جزماً))[٣٤].

ولكن كيف قبل دعوى السيد إبن طاووس في توثيق إبراهيم بن هاشم وهو

بعيد العصر عنه ؟

٣. أما قوله ﷺ : ((أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم ... الخ)) فقد بُيّن الكلام عنه في المبحث السابق .

٣. دعوى الاتفاق أو الإجماع على وثاقة راوٍ :

مما تثبت به وثاقة الرواة أو حسنهم أن يدعي أحد علماء الرجال أو الفقهاء الإجماع أو الاتفاق على الرواة أو الراوي ، كأن يقول أحدهم : (أجمعت العصابة على وثاقة كل من . . . أو اتفق العلماء على وثاقته . . .) ، وغيرها من الأقوال التي تفيد الإجماع أو الاتفاق ، ويدخل ضمن هذا إجماع الكشي المنقول .

أما إبراهيم بن هاشم فقد أُدُّعي الاتفاق على وثاقته ، قال السيد رضي الدين بن طاووس (ت ٦٦٤هـ) في معرض استشهاده برواية في الأمالي : ((ورواة الحديث ثقاتٌ بالاتفاق))[٣٥] ، وإبراهيم بن هاشم هو من ضمن رواة الخبر وواقعٌ في سنده .

وهذا يكشف عن اتفاق العلماء على وثاقة الواقعين في سند هذا الخبر ومن هذا تُستشف وتستنبط وثاقة إبراهيم بن هاشم ، وكالآتي نص هذه الخبر :

((عن ابن بابويه أنّه قال في أماليه : حدثنا موسى بن المتوكل رحمه الله قال : حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم عن محمد بن أبي عمير قال : حدثني من سمع من أبي عبد الله عليه السلام يقول : ما أحبَّ الله من عصاه ثم تمثل ...)) .

والتحليل السندي للخبر يجد أن الخبر وقعت فيه جهالة ذات وهي في قوله (حدثني من سمع) ، وعلى هذا يظهر أن الخبر ضعيف لوجود الجهالة الواقعة فيه ، مع كون أن باقي الرواة هم من الثقات وهو محل الشاهد .

٤. توثيق رواة تفسير القمّي :

تفسير القمّي هو للشيخ (علي بن إبراهيم بن هاشم) ، ابن المترجم له وأحد أبرز الرواة الذين رووا عنه وأكثرهم وعليٌ هذا من وجوه الإمامية وثقاتها الذين عليهم المعوّل[٣٦] . وتُعد هذه الآلية من الآليات العام في توثيق الرواة وقد اعتمد عليها المحقق السيد الخوئي في توثيق كثير من الرواة[٣٧] والمهم في هذا المقام هو شهادته بكون الرواة الذين روى عنهم من الثقات ، إذ قال في مقدمة كتابه التفسير : ((... نحنُ ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب رعايتهم ، ولا يُقبل العمل إلا بهم))[٣٨] .

والحقيقة هذا الكلام يدّل دلالة ظاهرة على وثاقة رواة تفسير القمّي والذين بضمنهم بل أكثرهم على الإطلاق روايةً إبراهيم بن هاشم ، فهذا الكلام يدّل دلالة واضحة على وثاقته بل هذا يُعدّ من أهم الآليات في توثيق إبراهيم بن هاشم ، لأنَّ الثقة إذا أخبر بوثاقة راوٍ وكان هذا الراوي معروف ذاتاً لا وصفاً فهذه الشهادة معتبرة رجالياً ، بشرطٍ أن لا يُبهم اسم وذات الراوي .

ومن هذا التوثيق ذهب بعض الأعلام لوثاقة كل رواة تفسير القمّي[٣٩] ، وهذا مردود لأن بعض الرواة الموجودين في أسانيد التفسير ممن أجمع على تضعيفهم مثل (**محمد بن سنان**) ، نعم يوثق رواة تفسير القمّي ولكن بشروط هي :

١. أن تكون الرواية متصلة لقوله (ينتهي إلينا من مشايخنا الثقات) ، فتخرج بذلك الرواية المرسلة والمنقطعة والمقطوعة .

٢. أن تنتهي الرواية إلى المعصوم عليه السلام لقوله (من الذين فرض الله طاعتهم) ، فتخرج بذلك الرواية غير المنتهية إلى المعصوم .

٣. أن لا تروى الرواية عن مجهول ذات ، فبجهالة ذات الراوي لا نستطيع أن نُصحح الخبر .

٤. أن لا يحتوي السند على من ضعفه الشيوخ لأنّ وثاقة الراوي بناءً على هذا الأمر مع وجود القول الصريح بضعفه هو خارج بانتفاء موضوعه.
فإذا توافرت هذه الشروط تم توثيق الرواة

ويرى البحث أن قوله (ينتهي إلينا من مشايخنا الثقات) يدُل دلالة واضحة على وثاقة مشايخه المباشرين الذين تلقّى عنهم الأخبار ولا دلالة فيه على وثاقة عموم الرواة الواقعين في كتابه فكيف يوثق محمد بن سنان الذي تسالم الأصحاب على تضعيفه ؟ نعم يوثق من لا تصريح على وثاقته لأنّ هذه القاعدة مُطردة ، ومن خلال هذا الأمر نستشف صراحة وثاقة إبراهيم بن هاشم فهو ثقة .

المبحث الثاني

آراء العلماء في الطريق الذي يقع فيه إبراهيم بن هاشم

اختلفت آراء العلماء في وصف الطريق الذي يقع فيه إبراهيم بن هاشم ، من قائلٍ بالصحة الى قائلٍ بالحسن ، وآخر قائلٌ بكونه حسنٌ كالصحيح وإليك الأقوال في هذا الأمر :

القول الأول : (صحيح) :

وهو ما إختاره السيد رضي الدين بن طاووس(٤٠) والمحقق الداماد(٤١) والسيد بحر العلوم(٤٢) والشيخ المحقق المامقاني(٤٣) و المحقق السيد الخوئي(٤٤) والمحقق الشيخ التستري(٤٥) والسيد الشهيد محمد باقر الصدر(٤٦) وغيرهم من الأعلام .

القول الثاني : (حسن كالصحيح) :

ذهب الى هذا القول العلامة المجلسي (ت١١١١هـ) ، إذ قال : ((... وابن هاشم القمّي حسن كالصحيح))[٤٧] ، في معرض وصف حديثه .

القول الثالث : (حسن) :

وعزي هذا القول للعلامة الحلّي ، وابن داود والسيد التفريشي والسيد بحر العلوم[٤٨]، وصرّح به الشهيد الثاني في المسالك[٤٩] ، بل ادعى بعض الأعلام أنه المشهور عند أصحابنا[٥٠] ولكن لو توقفنا قليلاً مع الشهيد الثاني نجد أن كلامه غير دقيق وذلك لأمور عدّة :

١. قال الشهيد الثاني في المسالك في كتاب الطلاق : ((. . . ولو قال اعتدّي ونوى الطلاق قيل يصحّ وهي رواية الحلبي وفيها إبراهيم بن هاشم)) الى أن قال : ((ليس في طريقه خارج عن الصحيح سوى إبراهيم بن هاشم وهو من أجلّ الأصحاب وأكبر الأعيان وحديثُه من أحسن مراتب الحسن))[٥١]

٢ . قال في نفس الكتاب ولكن بموضع آخر : ((أن الزيادة على النص على تقدير اشتراط الإرث يكون نسخاً ... في الحديث الوارد في الباب وهو من أجود طرق الحسن ؛ لأن فيه من غير الثقات إبراهيم بن هاشم القمّي وهو جليل القدر كثير العلم والرواية ، ولكن لم ينصّوا على توثيقه مع المدح الحسن فيه))[٥٢] .

فقوله (من أجل الأصحاب وأكبر الأعيان ، و جليل القدر والرواية) أليس هذا الكلام يدل على مدح بل على وثاقته ؟ لأنه من أجل الأصحاب وأكبر الأعيان وقدره جليل كما قال هو ، فما الداعي لوضع حديثه من الحسن إذا اتصف بهذه الأوصاف .

ثُمَّ إنَّ العلامة المحقق المامقاني عزى القول بالحسن للعلامة الحلي ، فلماذا صحّح العلامة الحلي طرقه و بضمنها طرقه التي وقع إبراهيم بن هاشم ، أليس هذا يدّل على أنّ العلامة اختار الصحة ؟ وأبرز مثال من أمثلة عدّة على ذلك أن العلامة الحلي وصف طريقه الى الحلبي عن الصادق(عليه السلام) في جواز الرجوع في الهبة ما دامت العين باقية بالصحة [٥٣] .

النتيجة المتحصلة من البحث حول إبراهيم بن هاشم :

من خلال ما تقدم من الأمور يظهر للبحث وثاقة إبراهيم بن هاشم وأنّ الطريق الذي يقع فيه إبراهيم بن هاشم هو من الصحيح لأمور عدّة : ـ

١ . شهادة ابنه علي بن إبراهيم صاحب التفسير على أن الذين روى عنهم من الشيوخ الثقات ، وهو من أبرز شيوخه ، وإن هذه الشهادة تتبع نص المتقدمين في الوثاقة كونه من المتقدمين ، إضافةً الى أنَّ ابنه من ثقاتنا ، وهذا الطريق هو من أجود الطرق في وثاقته .

٢ . نقل الشيخ ابن أبي جمهور في (درر الثاليء) شهادةً بوثاقة إبراهيم بن هاشم ، على ما حكاه السيد بحر العلوم في رجاله[٥٤] .

٣ . نصوص الأعلام المتأخرين من رجاليي الإمامية التي استفاضت بوثاقة إبراهيم بن هاشم ، وهي لم تأتي بالتعارض مع نصوص الأعلام المتقدمين بل مكملة لها .

٤. دعوى الاتفاق على وثاقته التي أوردها السيد رضي الدين علي بن طاووس .

٥ . إنَّ كثيراً من الأعلام صحّحوا الطرق التي وقع فيها إبراهيم بن هاشم ، فدلالة التصحيح هي البناء على الوثاقة .

٦ . اعتماد الكثير من الأعلام والفقهاء على مروياته وجعلها من الصحاح.

هوامش البحث

(١) ظ : الرجال : النجاشي : ت ١٨ : ص ١٦ ، الفهرست : الطوسي : ت ٦ : ص ٣٦ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) معجم رجال الحديث : الخوئي : ج١ : ت ٣٣٢ : ص ٢٩٠ .
(٤) المصدر نفسه : ج١ : ص ٢٩١ .
(٥) الرجال : النجاشي : ت ١٨ : ص ١٦ ، الفهرست : الطوسي : ت ٦ : ص ٣٥ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) الفهرست : الطوسي : ت ٦ : ص ٣٥ .
(٨) الرجال : الطوسي : أصحاب الرضا عليه السلام : ت ٥٢٢٤ : ص ٣٥٣ .
(٩) تهذيب الأحكام : الطوسي : ج ٤ : باب الزيادات من كتاب الزكاة : حديث ٣٩٧ ، الإستبصار: الطوسي : ج ٢ : باب ما أباحوه عليهم السلام لشيعتهم من الخمس : الحديث ١٩٧ ، إلا أنّ فيه (إبراهيم ابن سهل بن هاشم) ، والصحيح ما في التهذيب كونه موافقاً للكافي : الكليني : ج١ : كتاب الحجّة ٤ : باب الفيء والأنفال : الحديث ٢٧ : ص ١٣٠ .
(١٠) مقباس الهداية : المامقاني : ج٢ : ص ٢٠ .
(١١) الرجال : إبن الغضائري : ت ١٠ : ص ٣٩ ، الرجال : النجاشي : ت١٨٢ : ص ٧٦ .
(١٢) الرجال : إبن الغضائري : ت ١٣٣ : ص ٩٣ ، الرجال : النجاشي : ت ٨٩١ : ص ٣٢٩ .
(١٣) الرجال : إبن الغضائري : ت ١٢ : ص ٤٠ – ٤١ .
(١٤) الرجال : النجاشي : ت ١٨٣ : ص٧٧ .
(١٥) الرجال : إبن الغضائري : ت ٣٧ : ص٥٣ .
(١٦) الرجال : النجاشي : ت ٦٦٩ : ص٢٥٥ .
(١٧) المصدر نفسه : ت ٨٩٦ : ص ٣٣٣ .
(١٨) الخلاصة : العلامة الحلي : القسم الأول : ص٤٩ .
(١٩) الرجال : إبن داود : القسم الأول : ت٤٣ : ص٣٤ .
(٢٠) نقد الرجال : ج١ : ص ٩٤ .
(٢١) حاوي الأقوال : ج١ : ص ١٣٨ .
(٢٢) منهج المقال : ص ٣٨٤ – ٣٩٣ .
(٢٣) الرواشح السماوية : الراشحة الرابعة : ص ٤٨ .
(٢٤) جامع الرواة : ج١ : ص ٣٨ .
(٢٥) الدروس : ج٢ : ص ٢٨٨ .
(٢٦) قاموس الرجال : ج١ : ص ٣٣٧ .

(٢٧) الرجال : بحر العلوم : ج١ : ص ٤٣٩ – ٤٦٤ ، ج٢ : ص ١٢٤ .
(٢٨) تنقيح المقال : ج٥ : ص ٧٢ – ١٠٣ .
(٢٩) هامش تنقيح المقال : ج٥ : ص ١٠١ .
(٣٠) معجم رجال الحديث : ج١ : ص ٢٩١ .
(٣١) المصدر نفسه : ج ١ : ص ٢٩١ .
(٣٢) المصدر نفسه : ج ١ : المقدمة الرابعة : ص ٧٤ .
(٣٣) المصدر نفسه : ج ١ : المقدمة الثانية : ص ٤٥ .
(٣٤) المصدر نفسه : ج ١ : المقدمة الثانية : ص ٤٢ .
- فلاح السائل : الفصل التاسع : ص ١٤٥ .
(٣٥) الرجال : النجاشي : ت ٦٨٠ : ص ٢٦٠ .
(٣٦) معجم رجال الحديث : الخوئي : ج١ : المقدمة الثالثة : ص ٤٩ .
(٣٧) تفسير القمّي : علي بن إبراهيم : ج١ : ص ٤ .
(٣٨) معجم رجال الحديث : الخوئي : ج١ : المقدمة الثالثة : ص ٤٩ .
(٣٩) فلاح السائل : إبن طاووس : الفصل التاسع : ص ١٤٥ .
(٤٠) الرواشح السماوية : الراشحة ٤ : ص ٤٨ .
(٤١) الرجال : ج١ : ص ٤٣٩ – ٤٦٤ .
(٤٢) تنقيح المقال : ج٥ : ص ٧٢ – ١٠٣ .
(٤٣) معجم رجال الحديث : الخوئي : ج١ : ص ٢٩١ .
(٤٥) قاموس الرجال : ج١ : ص ٣٣٧ .
(٤٦) بحوث في شرح العروة الوثقى : ج١ : ص ٩٧ : الهامش .
(٤٧) الوجيزة : ١٤٣ ، رجال المجلسي : ت ٥٢ : ص ١٤٦ .
(٤٨) تنقيح المقال : ج٥ : ص ٧٣ .
(٤٩) المسالك : ج١ : ص ٥٤٣ .
(٥٠) الرواشح السماوية : الراشحة ٤ : ص ٤٨ .
(٥١) المسالك : ج٢ : ص ١٤ .
(٥٢) المصدر نفسه : ج١ : ص ٥٤٣ .
(٥٣) مختلف الشيعة : ج٢ : ص ٢٩ .
(٥٤) الرجال : بحر العلوم : ج٢ : ص ١٢٤ ، في ترجمة (إسماعيل بن أبي زياد السكوني) .

المصادر والمراجع

١. الإستبصار فيما أختلف من الأخبار : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق السيد حسن الخرسان : مطبعة النجف : النجف الأشرف - العراق : ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .

٢. بحوث في شرح العروة الوثقى : السيد الشهيد محمد باقر الصدر : تحقيق لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد محمد باقر الصدر : الطبعة المحققة الأولى : مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع : ١٤٢١هـ : قم – إيران .

٣. تفسير القمي : علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي : طبعة مؤسسة الأعلمي .

٤. تنقيح المقال في علم الرجال : المحقق عبد الله المامقاني : تحقيق الشيخ محيي الدين المامقاني : الطبعة الأولى : مطبعة ستاره : نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث : ١٤٢٤ هـ : قم – إيران.

٥. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق السيد حسن الخرسان : مطبعة النعمان : ١٣٧٧هـ : النجف الأشرف – العراق .

٦. جامع الرواة : الشيخ محمد بن علي الأردبيلي : نشر مكتبة المحمدي : نسخة موجودة في مكتبة الروضة الحيدرية : النجف الأشرف : برقم (٢٤١٣١٢٨) .

٧. حاوي الأقوال : الشيخ عبد النبي الجزائري : تحقيق مؤسسة الهداية : الطبع الأولى : مطبعة أمير : ١٤١٨ هـ : قم – إيران .

٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (العلامة الحلي) : تحقيق الشيخ جواد القيومي : الطبعة الثانية : مطبعة باقري : مؤسسة نشر الفقاهه : ١٤٢٢هـ : قم – إيران.

٩. الدروس الشرعية : الشيخ محمد بن مكي العاملي (الشهيد الأول) : الطبعة الأولى : مؤسسة النشر الإسلامي : قم – إيران .

١٠. الرجال : أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري : تحقيق السيد محمد رضا الجلالي : الطبعة الثانية : دار الحديث : ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م : قم – إيران .

١١. الرجال : أحمد بن علي بن العباس النجاشي : الطبعة الثامنة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م : قم – إيران .

١٢. الرجال : الحسن بن علي بن داود الحلي : تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم : المطبعة الحيدرية: ١٣٩٢هـ : النجف الأشرف – العراق .

١٣. الرجال : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق جواد القيومي : الطبعة الرابعة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م : قم - إيران .

١٤. الرجال : الشيخ محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي : تعليق السيد أحمد الحسيني : الطبعة الأولى : منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات : ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م : بيروت - لبنان .

١٥. الرجال (الفوائد الرجالية) : سيد الطائفة محمد مهدي الطباطبائي (بحر العلوم) : تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم والسيد حسين بحر العلوم : الطبعة الأولى : مطبعة آفتاب : نشر مكتبة الصادق : ١٣٦٣هـ : طهران - إيران .

١٦. الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية : السيد محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد : منشورات مكتبة السيد المرعشي النجفي : ١٤٠٥هـ : قم - إيران .

١٧. فلاح السائل : السيد رضي الدين بن طاووس الحسني الحلي : طبعة حجر : إيران .

١٨. الفهرست : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق السيد جواد القيومي : الطبعة الثالثة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٨هـ : قم - إيران ، وكذلك : الطبعة الأولى : تحقيق السيد جواد القيومي : مؤسسة نشر الفقهاهه : ١٤١٧هـ : قم - إيران .

١٩. قاموس الرجال : الشيخ محمد تقي التستري : الطبعة الثالثة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٥هـ : قم - إيران .

٢٠. الكافي : ثقة الإسلام الشيخ محمد بن يعقوب الكليني : الطبعة السادسة : مطبعة حيدري : ١٣٧٥هـ : نشر دار الكتب الإسلامية : طهران - إيران .

٢١. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة : الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (العلامة الحلي) : تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي : الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ : قم - إيران .

٢٢. مسالك الإفهام الى تنقيح شرائع الإسلام : الشيخ زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني) : تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية : الطبعة الثالثة : مطبعة عترت : ١٤٢٥هـ : قم - إيران .

٢٣. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة : المحقق السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي : الطبعة الخامسة : طبعة مزيدة ومنقحة : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م : مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية.

٢٤. مقباس الهداية في علم الدراية : الشيخ عبد الله المامقاني : تحقيق محمد رضا المامقاني : الطبعة الأولى المختصرة : مطبعة نكارش : منشورات دليل ما : ١٤٢٨هـ : قم - إيران .

٢٥. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال : الميرزا محمد بن علي الإسترابادي : تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث : الطبعة الأولى : مطبعة ستاره : ١٤٢٢هـ : قم - إيران .